١٨٤ - ولايلى ذى اللامَ مـا قـد نُفيَا
ولا مـــن الأفعـــالِ ما كـ « رَضِيَا »

١٨٥ - وقد يليها مـع « قَدْ » كـ « إذا
لقـــد سَـمَا عـــلى العِـدَا مستحوِذَا

١٨٦ - وتصحبُ الواسطَ معمـــولَ الخبرْ
والفَصْلَ واسمـــاً حـــلّ قبلـــه الخـــبر

ذات الكسر : هى « إنَّ » - الوَزَر : الملجأ والملاذ.

فذكر ابن الموضع الأول للام الابتداء ومعظم شروطه وأمثلته فى الأبيات الثلاثة الأولى.

وفى البيت الرابع : ذكر المواضع الثلاثة الأخرى دون شروط ولا تفصيل ولا تمثيل.

ورأى ابن مالك فى عرضه للفعل المعتل الأجوف عند بنائه للمجهول والتغيير الذى يلحق به أحسن وأوقع من رأى سيبويه فإن «أُمْن اللَّبس» قيمة لغوية تراعى فى نطق اللغة.

قال ابن مالك عن مسألتَى «أمن اللبس» و «التضعيف» الأخيرتين:

٢٤٨ - وإن بشكلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجتَنَبْ
ومَا لـ «بَاعَ» قـــد يُرى لنحـــو «حَبّ»

فـالشطر الأول يقـرر أن مـايؤدى إلى اللبس فى الأجـوف حين إسناده للضـمائر يجتنب - والأوجه الثـلاثة التى تجـوز فى (باع) تجـوز أيضـاً فى المضعف مثل (حَبّ) حين يبنى للمجهول - كما جاء فى الشطر الثانى. إذ يرى سيبويه أن لا عبرة باللبس ومنع اللَّبس، فيجوز فى هذه الجمل - وأمثالها - الوجوه الثلاثة وهى الضم والكسر والإشمام [1].

---

(١) د. محمد عيد « نحو الألفية، شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك» ، القسم الأول، ص ٣٦١.